مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development
www.u-feed.com

دراسة خاصّة

الانكفاء الاميركي والبديل الإقليمي

- فشل التجربة من العراق الى اليمن-

دراسة

الانكفاء الاميركي والبديل الإقليمي:
فشل التجربة من العراق الى اليمن

12 كانون[1] 2020

مع وصول المحافظين الجدد للحكم في الولايات المتحدة الأميركية، شكّلت أحداث 11 أيلول 2001 محطة دافعة لمشروع الهيمنة الأميركي على المنطقة. وتحت عنوان محاربة ما عرف أميركيا بمحور الشر وتحت مظلة مكافحة الإرهاب، تم غزو أفغانستان والعراق، بعدما تذرعت بامتلاك نظام البعث لأسلحة الدمار الشامل، وأعلنت الإدارة الأميركية أن هدفها الاستراتيجي هو "بناء الشرق الأوسط الجديد"، وقد كانت أبرز تجلياته في حرب تموز 2006 على لبنان.

كان هدف الحرب المركزي ضرب المقاومة، عبر فرض واقع سياسي جديد في لبنان، يتسق مع الرؤية الأميركية لشرق أوسط جديد، لكنها انتهت إلى تقويض بعض ركائز نظام إقليمي أريد بناؤه بعد غزو العراق في العام 2003، بل إن صمود المقاومة وانتصارها قد أسهما في عرقلة آلة الهيمنة والتدمير التي أطلقتها إدارة جورج بوش، مدفوعة بإيديولوجية المحافظين الجدد المتطرّفة.

وقد تعالت أصوات عديدة من داخل الولايات المتحدة للمطالبة بانسحاب قواتها من العراق، خصوصا بعد تصاعد الحرب الطائفية فيه، وللتخفيف من الخسائر اليومية التي كانت تتعرض لها الولايات المتحدة هناك. تعرض هذه الورقة الأجواء التي رافقت خطط الانسحاب الأميركي من العراق وما تلا ذلك من توقيع اتفاقيات والخروج الأول عام 2011، مرورا بالعودة الأميركية وتشكيل التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش عام 2014 وظروف القتال، ثم تعرج على المطالبة العراقية بالانسحاب من العراق بعد اغتيال القائدين سليماني والمهندس، كما تتناول الورقة العدوان على اليمن، وتبين تحول التكتيك الأميركي بالعمل من الأصيل الى الوكيل في كلا البلدين: العراق اليمن، بهدف إثبات فشل الجهد الأميركي في قيادة عمليات القتال عن بُعد عبر الوكلاء سواء كانوا دولاً أو تنظيمات إرهابية.

كيف بدأ التفكير بالخروج من المستنقع؟

حصل الغزو الأميركي للعراق بمشاركة جيوش دول بريطانيا وأستراليا وكوريا الجنوبية والدنمارك وبولندا بواقع 300 ألف جندي، وساهمت 10 دول أخرى بأعداد صغيرة من القوات العسكرية في الهجوم البري الذي بدأ فعلياً في العشرين من آذار 2003 منطلقاً من أراضي عدد من دول جوار العراق.

وفي استعادة للمشهد الأميركي، وتحديدا للعام 2007، كانت الآراء منقسمة بين الحزبين الرئيسيين في الداخل الأميركي، فالديمقراطيون عارضوا الطريقة التي أدارت بها إدارة بوش الابن الأزمة في العراق وفي مجال الحرب على ما يُعرف باسم "الإرهاب". ورأوا أنّها لم تؤد إلى نجاحات عميقة ولم تُعزّز المصالح الأميركية في العالم، ولا الأمن القومي الأميركي أو تقضي على التهديدات، لأن تنظيم القاعدة المتشدد الذي كان يستهدف الاميركيين، بالإضافة الى فصائل

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

قتالية عديدة لا تنهج منهاج القاعدة ولها خلفيات فكرية مختلفة كانت نشطة وفعالة في كل من أفغانستان والعراق، وكانت مشاهد جثث القتلى الاميركيين العائدة من العراق تشغل الرأي العام الأميركي.

على الضفة الأخرى، وجّه الساسة الجمهوريون في الولايات المتحدة اتهامات قاسية للمرشحين الديمقراطيين، في انتخابات الكونجرس، الذين يطالبون بانسحاب أميركي من العراق، واتهموهم بـ"الضعف والتخاذل مع أعداء أميركا"، وقد وصلت الخلافات إلى حد "الشجار" بين رموز من كلا الحزبين، وامتدت الأزمة حول العراق والحرب على "الإرهاب" وسياسة الإدارة الأميركية في كلا الملفين إلى الصحافة التي انقسمت بين صحافة محافظة تقليدية تؤيد الجمهوريين مثل واشنطن بوست و واشنطن تايمز، وأخرى "يسارية" - بحسب الجمهوريين - مثل نيويورك تايمز، ففي استطلاع أجرته محطة (CBS) الإخبارية الأميركية في آب 2007 وُصِفَتْ قضية العراق بأنَّها أهم المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة، وأظهر أنَّ 66% من المشاركين فيه يرفضون الطريقة التي يتعامل بها الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في العراق، وعبّر 12% من المشاركين عن عدم ثقتهم في كلا الحزبين ومواقفهم في ملفات العراق و"الإرهاب"، مما يُعَبّر عن عدم الثقة الشعبية في كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

السيناتور الجمهوري "تشاك هاجل" انتقد علانيةً على شاشة شبكة (CNN) الإخبارية عام 2006 سياسة إدارة بوش في العراق، وقارن بين الحرب هناك وحرب فيتنام، بالقول إنَّه "كلما طال أمد بقاء القوات الأميركية في العراق، زادت الخسائر فضلاً عن زيادة الانقسام والجدل داخل المجتمع الأميركي". أما في الحزب الديمقراطي، فإن مطالب وضع جدول زمني للانسحاب من العراق ، وليس انسحاباً فوريّا، وجدت تأييدًا من دوائر ديمقراطية عتيدة وعديدة، أبرزها السيناتور جون كيري مرشح الحزب السابق في الانتخابات الرئاسية عام 2004، وكذلك السيناتور هيلاري كلينتون، إضافة الى زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور هاري ريد والسيناتور جوزيف بايدن.

وفي كتاب "الحرب هي القوة التي تعطينا معنى" الذي لاقى صدى كبيرا آنذاك، رأى الكاتب كريس هيدجز أنَّ الولايات المتحدة أخطأت في سياساتها للحرب على ما تدعوه بـ"الإرهاب"، وهي لفظة تحفَّظَ عليها هيدجز نفسه، وقال "إنَّ الطريقة المثالية لهزيمة أية منظمة "إرهابية" - مع التحفظ على المصطلح - هي العمل لعزلها من مجتمعها، وبالتالي غزو العراق وأفغانستان والسماح لإسرائيل بأنْ تُسْقط قنابل أميركية على لبنان، جعل من الولايات المتحدة أكبر قوة تجنيد لهذه الخلايا "الإرهابية" المسلحة: و لذلك يُعْتَبَر ردَّ الفعل الأميركي على أحداث ايلول ردًّا جاهلاً ومُثيرًا

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

للكوارث، الولايات المتحدة تجنّد بتلك السياسة أعداءَ جدداً، أصبحت هذه سياستنا الخارجية وسندفع ثمنها في المستقبل، وسندفعه هنا داخل الولايات المتحدة"[1].

اتفاقية سوفا وخروج المحتل

في آب 2007 ، وقّع الرئيس بوش ورئيس الحكومة العراقية نوري المالكي إعلان مبادئ، حدد المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية الأوسع، تمهيداً لتوقيع اتفاقية "وضع القوات" بحلول شهر تموز 2008. وفي ذلك العام، قدم المفاوضون الأميركيون والعراقيون مسودة اتفاقية "وضع القوات (SOFA) سوفا" لمجلس الوزراء العراقي والقيادة السياسية بعد شهور من النقاش. وبالرغم من الاعتراض، فإن إقرار اتفاقية وضع القوات أمر أساسي، ليس فقط للمحافظة على المكاسب الأمنية الهشة للعراق، بل "لدعم الكفاح ضد القوى الإقليمية التي تريد إعادة تشكيل الشرق الأوسط بما يعود بالضرر على المصالح الأميركية والعراقية[2]".

وتهدف مسودة الاتفاقية إلى تنظيم وجود القوات الأميركية في العراق بعد انتهاء تفويضها في نهاية عام 2008 بمقتضى قرار الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، حين لا يعود هناك غطاء قانوني لوجود قوات التحالف في العراق. وفي شهر تشرين اول 2008، توصل العراق والولايات المتحدة إلى مشروع اتفاق أمني يحدد نهاية 2011 كآخر أجل لانسحاب الجيش الأميركي. وفي شهر كانون اول 2010، أعلن الجيش الأميركي أنه أنهى رسميا انسحاب قواته من العراق بعبور آخر قافلة من جنوده الحدود إلى الكويت، وانتهت معها نحو تسع سنوات من احتلال للعراق.

هذا الانسحاب جاء جراء امتداد فترة الصراع وتراكم نعوش الجنود وأعداد الجرحى والمنتحرين، وتجاوز كلفة الحرب ثلاثة آلاف مليار دولار، ما دفع بالكثير من الباحثين واللجان المستقلة الأميركية إلى السعي لكشف الحقائق العميقة للخسائر الأميركية بعيدا عن سياسة التعتيم والتضليل التي ينتهجها البنتاغون. وقد حاولت الإدارة الأميركية الإصرار على ترويج الأرقام الرسمية العسكرية التي لا تتجاوز أربعة آلاف وبضع مئات من القتلى، رغم معرفة الجميع أن هذه الأرقام لا تشمل أفراد الشركات الأمنية "المرتزقة" الذين يتجاوز عددهم 160 ألف مرتزق[3]. ويستعين بهم الجيش الأميركي تحت بند خصخصة الحرب، ويقومون بأعمال تتراوح بين صيانة أنظمة الأسلحة والعمليات القتالية إلى حماية الدبلوماسيين الأميركيين.

[1] في الذكرى السادسة لاحداث الحادي عشر من سبتمبر * فشل «المشروع الديمقراطي» الأميركي في الشرق الأوسط، جريدة الدستور الأردنية، https://bit.ly/36ZtkPD الثلاثاء 11 أيلول 2007.

[2] : نزار جنابي، الساسة العراقيون يفكرون ملياً في اتفاقية وضع القوات، معهد واشنطن، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraqi-politicians-ponder-status-of-forces-agreement 2008/10/27.

[3] الحصاد المر.. الخسائر الأميركية الحقيقية في العراق، موقع الجزيرة، https://bit.ly/2J6Bu0d 2009/5/10.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

وبحسب موقع الجزيرة، يعد تقرير لجنة بيكر هاملتون أول تقرير أميركي رصين تضعه لجنة مستقلة من الكونغرس استعانت بـ183 خبيرا عسكريا ومدنيا، واعترفت فيه لأول مرة بأن معدل الهجمات، في تشرين الأول 2006 قد بلغ 180 هجوما يوميا، وبواقع 102 قتيل في نفس الشهر. يأتي تقرير أميركي آخر لا يقل خطورة ليشير إلى الحجم الحقيقي للخسائر، وهو تقرير مكتب المحاسبة الأميركي (G. A.O) الصادر بتاريخ 23 تموز 2008 لتقييم الحرب على العراق، ليكشف رسميا ولأول مرة عن إجمالي عدد الهجمات التي نفذتها المقاومة العراقية بـ164 ألف عملية قتالية مسجلة تحت وصف "مهمة وعنيفة"، مع إشارة في نفس التقرير إلى أن هذه الأرقام لم تشمل الهجمات شرق وجنوب البلاد[4].

ولأن ما جرى في العراق هو نوع من الحروب غير المتماثلة (unsymmetrical wars) أو ما يسمى حروب التحرير أو حروب العصابات، ولتحديد هذه النسبة تم الاعتماد على التقارير الرسمية الأميركية المعلنة للجيش الأميركي والتي توضح أعداد القتلى والجرحى منذ 2003 حتى نهاية عام 2008.

وبأخذ المعدل average تم التوصل إلى نسبة 7/1 أي قتيل واحد مقابل كل سبعة جرحى، وطبقا لعدد الجرحى المسجلين لأغراض الرعاية والتعويض في وزارة المحاربين القدامى البالغ عددهم 224 ألف جريح، فبقسمة هذا الرقم على نسبة الجرحى إلى القتلى يمكن التعرف على عدد القتلى الحقيقي وهو 224000÷ 7 = 32000 (32 ألف جندي قتيل).

وعند إضافة 300 جندي أميركي قتيل خلال فترة الاجتياح لغاية نيسان 2003 وكذلك قتلى مرتزقة الشركات الأمنية البالغ عددهم 1315، سيكون الرقم الإجمالي لقتلى الجيش الأميركي في العراق: 32000 + 1615 = 33615 قتيل حتى 2008، في حين لا تتوفر مصادر دقيقة لإحصاء عدد القتلى الذين قضوا "في حوادث غير قتالية" والمنتحرين أو عدد الجرحى الذين ماتوا في المستشفيات الألمانية أو في الطريق إليها والذين عادة لا يحسبون ضمن أعداد القتلى الرسمية[5].

وعلى خط العمليات العسكرية ودور فصائل المقاومة في خروج المحتل الاميركي، صدرت دراسة موسعة عن الجيش الأميركي سلّطت الضوء على فترة الغزو 2003-2011، وحملت عنوان: "الجيش الأميركي في حرب العراق"، رأت ان "فيلق القدس التابع للنظام الإيراني كثف حملته لمحاولة إجبار الولايات المتحدة على الخروج من العراق باستخدام وكلاء متشددين مثل كتائب حزب الله والميليشيات الشيعية الأخرى، بينما كان نظام بشار الأسد يواصل مشاركته مع القاعدة في العراق والمتمردين السنة الآخرين على الرغم من تواصل الولايات المتحدة مع نظام الأسد".

[4] المصدر السابق.
[5] المصدر السابق.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

هذا و يرى بعض الخبراء أنّ المصالح القومية هي السبب الرئيسي وراء خفض عدد القوات الأميركية في العراق. وقد أعربت الحكومة العراقية عن رغبتها في خفض مكانة الجيش الأميركي ودوره في البلاد، لأن قوات عراقية مقتدرة تحت قيادة حكومة فدرالية باتت تقود بالفعل المجهود الأمني في معظم المحافظات. ومن منظور الولايات المتحدة، من المهم التخفيف من الضغط الذي تتعرض له القوات الأميركية، والحد من الخسائر والنفقات المرتبطة بالحرب في العراق، وتحرير القدرات العسكرية الأميركية لغيرها من مناطق الحرب (في أفغانستان) أو أن تكون رادعاً في مناطق أخرى (إيران أو كوريا الشمالية أو الصين). بيد أنه وبالموازنة تجاه هذه الاعتبارات، فإن لدى الولايات المتحدة حاجة استراتيجية قوية للتفاوض أيضاً على إبقاء منفذ عسكري ونفوذ لها في العراق[6].

النتيجة العكسية للغزو

بعد الغزو، شعرت الولايات المتحدة بمشكلات الاحتلال التي لم تتحسب لها، فقد وجدت نفسها في بلد معقد، لا تفهم منه شيئًا، ولم تستعد لإدارته كقوة احتلال. وغالبًا ما كان الأميركيون لا يفهمون الجغرافيا المحلية أو التقاليد، لكن التراجع الفوري كان مستحيلًا، وكان لابد من بناء صورة نصر، توفر مصداقية للسردية الرسمية، وهنا استفادت إيران من الفرصة السانحة، في ظل استغلال حلفائها للتعاون مع واشنطن من اجل تمكين وجودهم في المؤسسات السياسية والأمنية والحكومية، وهو سياق تواصل لاحقًا خلال إدارة أوباما، وكانت مظاهره تتعزز كل يوم حتى أصبحت واشنطن مهتمة بالخروج الآمن فقط، وترك العراق لما آل إليه، وهو ما حدث مع نهاية العام 2011.

لقد قدم الغزو الأميركي وما تلاه لإيران تفوقًا استراتيجيًا مهمًا وخطيرًا في المنطقة. ربما لم تكن واشنطن تقصد هذه النتيجة، لكن ذلك هو ما حدث. بدأت طهران منذ عام 2007 بالحديث عن "المأزق الأميركي" في العراق، و"انهيار سطوة المحتلين"، قبل أن يعلن رئيسها آنذاك، أحمدي نجاد، استعداد بلاده لملء الفراغ الذي سيتركه الأميركيون وراءهم في العراق[7].

وبحلول عام 2010، اعتقد العديد من القياديين الأميركيين والعراقيين أن الوجود العسكري الأميركي في العراق بعد عام 2011 أمر محبذ على المستويين الأمني (تدريب القوات العراقية والسيطرة على المجال الجوي ومكافحة الإرهاب) والسياسي (استمرار مشاركة الولايات المتحدة وتوفير الطمأنينة لدول الجوار). وفي ذلك الوقت، بدأت وزارة الدفاع

[6] فوز أو خسارة أو تعادل: قرارات عراقية تنتظر الرئيس الاميركي المنتخب، معهد واشنطن، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/win-lose-or-draw-iraq-decisions-await-president-elect ، 5 ت1 2008

[7] المصدر السابق

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

الأميركية تخطط لوجود عسكري مستمر، إلا أن الجمود الذي استمر ثمانية أشهر حول تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات العراقية في آذار 2010 أدى إلى تأجيل الموافقة النهائية في واشنطن[8].

في كانون الثاني 2011، عندما تشكلت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، قرر الرئيس أوباما، بموافقة من مستشاريه، إبقاء القوات في العراق. لكنه لم يكن مستعداً بعد لإخبار رئيس الوزراء المالكي أو الشعب الأميركي بذلك. أولاً، كان على واشنطن أن تحدد حجم القوة التي ستبقى في العراق. وقد استمر ذلك الوضع مع بذل الجيش الأميركي جهوداً للحصول على قوة أكبر، وسعي البيت الأبيض إلى إبقاء وجود محدود يصل إلى 10 آلاف جندي أو أقل من ذلك، نظراً إلى التكاليف وإلى الموقف السابق للرئيس الأميركي المتمثل بـ "عملية الانسحاب الكامل". وفي حزيران، اتّخذ الرئيس القرار بشأن حجم القوات (5000 جندي في النهاية) وحصل على موافقة المالكي على إجراء محادثات جديدة حول "اتفاقية وضع القوات".

تجربة اعتماد الوكيل: فصيل مسلح

بعد انسحاب قواتها في كانون الأول 2011 ، عادت الولايات المتحدة عسكريّا إلى العراق في عام 2014 بوجه جديد ومشروع أحدث، وبطلب من حكومة نوري المالكي للمساعدة في وقف زحف تنظيم داعش الذي كان سيطر على مدينة الموصل ونحو ثلث الأراضي العراقية، وبدأ بتهديد العاصمة بغداد.

فعقب سقوط الموصل في يد تنظيم داعش في حزيران 2014 أعلن آية الله السيد علي السيستاني فتوى الجهاد الكفائي التي كانت بمثابة القوة الدافعة لتشكيل عاجل لجيش رديف بهدف التصدي لتنظيم داعش وتحرير الأراضي العراقية، وقد تدفق الآلاف للتطوع سواء كأفراد أو كمجموعات عسكرية، ونظراً للتجاوب الواسع قامت الحكومة العراقية بقيادة المالكي بتأسيس مديرية الحشد الشعبي لتنظيم المتطوعين، وهكذا نشأ الحشد الشعبي الذي تحول إلى قوة عسكرية رسمية ترعاها الدولة.

ولكي تحجز واشنطن لها مكاناً في العراق زعمت محاربة تنظيم داعش، وسارعت الى تشكيل تحالف دولي في أيلول 2014، بالإضافة الى نحو 80 دولة أخرى، وهو الأمر الذي أتاح لها عودة عسكرية كبيرة الى العراق. هذا التحالف الذي شُكل على عجل يقول عنه الخبير في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أنتوني كوردسمان أنه يجب أن يكون هناك صدق حقيقي وشفافية في التحالف حول دور كل حليف رئيسي فيه. لأنه من المرجح أن تحد الدول العربية

[8] جيمس جيفري، ما وراء الانسحاب الأميركي من العراق، معهد واشنطن، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/behind-the-u.s.-withdrawal-from-iraq ، 2 ت2 2014

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

الرئيسية من دورها داخل التحالف حتى تعتقد أنها تستطيع أن تثق في الولايات المتحدة للعمل حقًا مع الحكومة العراقية على التغيير. كما لا تزال الدول العربية منقسمة للغاية – في التعاطي مع وجود تنظيم داعش- بحيث لا تظهر وحدة حقيقية في التعامل مع الجهادية العنيفة بشكل عام[9].

وفي مقال آخر قال كوردسمان إنه يجب أن تعمل الولايات المتحدة مع الأردن والسعودية والكويت والإمارات لمحاولة تطوير نهج متكامل للتعامل مع مكافحة الإرهاب والتهديد الإسلامي المتطرف في سوريا ونظام الأسد. وهذا النهج لا ينبغي أن يشجع فقط العلاقات الأمنية القوية، ولكن النظر في خطط دمج كل من الأردن والعراق بشكل كامل في مجلس التعاون الخليجي. ففي هذه العملية، يجب على الولايات المتحدة، وفق كوردسمان، أن تسعى إلى تعزيز الدعم من الأردن والمملكة العربية السعودية وتركيا للحد من قدرة "الدولة الإسلامية" على العمل، وقطع مصادر الدخل الخارجية وإغلاق الحدود الرئيسية بشكل أفضل، ودعم القوات العراقية وتدريبها[10].

وطوال سنوات ثلاث من عمر داعش في العراق، قدم الجيش الأميركي مساعدات متنوعة للتنظيم على الأرض بحسب ما أكد قادة فصائل الحشد الشعبي في فترات مختلفة، كما كشف رئيس لجنة الامن والدفاع النيابية آنذاك، حاكم الزاملي ، في لقاء متلفز ان اللجنة التي يرأسها في مجلس النواب شكلت لجنة خاصة للتحقيق بإنزال طائرات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة أسلحة مؤن في موقع خاضعة لسيطرة تنظيم داعش في عدد من المناطق[11]. ورغم تنفيذه بعض الضربات الجوية لمقرات داعش، قام الاميركيون باستهداف واعاقة تقدم قوات الحشد والجيش العراقي في العديد من العمليات (بلغ عددها 84 غارة)، وكانت الذريعة لاحقا ان الضربات تقع عن طريق الخطأ. ورغم هذه المحاولات نجح الحشد الى جانب الجيش والشرطة الاتحادية في عمليات استعادة الأراضي، وهي المهمة التي اكتملت قبل نهاية العام 2017. وهكذا تحول الحشد الشعبي الى قوة فاعلة ومؤثرة في المشهد العراقي وساهم في سد ثغرة كبيرة في الهيكلية العسكرية العراقية، وسبب إزعاجا وإرباكا كبيرا للمخططات الأميركية في العراق، وهو ما يظهر في التصريحات الأميركية بوصفه فصائل مسلحة توالي إيران وتنفذ عمليات طائفية ضد السنة، ورغم ان فصائل الحشد تضم ضمن أفواجها مجموعات من السنة والمسيحيين، إلا ان الهدف الأميركي التحريضي من هذه التصريحات يهدف الى تحوير الصراع وتحويله وكأنه سني- شيعي.

[9] : انتوني كوردسمان، الحملة ضد الدولة الإسلامية، https://www.csis.org/analysis/campaign-against-islamic-state، 16 أيلول 2014

[10] انتوني كوردسمان، العراق: حان وقت العمل، https://www.csis.org/analysis/iraq-time-act، 6 آب 2014.

[11] الزاملي يؤكد تشكيل لجنة للتحقيق بإنزال طائرات التحالف اسلحة ومؤنا على مواقع "داعش"، https://www.ikhnews.com/index.php?page=article&id=135333 10 شباط 2015.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

اختارت الولايات المتحدة ألا تنشر وحدات قتالية برية رئيسية -وهو قرار يحتمل كثيراً أن يكون حكيماً برأي أنتوني كوردسمان -رغم ان هذا الخيار لا يحقق لها نصرا مزعوما وقويا على تنظيم داعش ويزيد التكاليف والمخاطر على الجنود-، ولكن بالنظر إلى المشكلات التي ينطوي عليها نشر القوات الأميركية في الدول التي تعاني من التوترات العرقية والطائفية العميقة، وإلى نفوذ إيران وحزب الله في تلك الدول، اعتقدت بحقيقة أنها يجب أن تتولى بنفسها العناية بأمنها وتقرير مصيرها في نهاية المطاف[12]. ان رفض إدارة أوباما إرسال قوات برية لمحاربة تنظيم داعش واعتمادها فقط على العمليات الجوية، يؤيد نظرية الاستفادة الأميركية من الوكيل التكفيري – تماما كما فعلت أثناء الحرب العالمية الثانية حيث اكتفت بالضربات الجوية، وتكفل البريطاني والفرنسي بالعمل الميداني- واللعب على التناقضات الأمنية والعسكرية في المشهد العراقي، فعلى الرغم من التهويل الأميركي بأن تنظيم داعش قد يعمر من عشرة إلى عشرين سنة[13]، نجح العراق في التخلص من التنظيم في فترة ثلاث سنوات ونصف، رغم بقاء بعض الجيوب الأمنية في المحافظات.

اليمن ونموذج الوكيل: الدولة

جرى معظم القتال ضد تنظيم داعش خلال فترة ولاية الرئيس أوباما، وقد تم توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 1+5 عام 2015، بعد عام من بدء المعارك ضد داعش. كما تزامن ذلك مع بدء الحرب السعودية الإماراتية على اليمن من اجل وضع حد لتوسع سيطرة حركة أنصار الله اليمنية ومنعها من قيادة البلاد ومعارضة التدخل السعودي في السياسة الداخلية اليمنية.

وعلى ذات القاعدة الأميركية بقيادة الحرب عن بعد، وإبعاد الجنود عن الميدان وعدم التدخل الأميركي البشري المباشر واعتماد الوكلاء في الحروب، جاء الدعم الأميركي المفتوح لدول العدوان على اليمن وكأنه نموذج عكسي عن نموذج الوكيل في العراق، ففي حين ان الولايات المتحدة استفادت من قيام تنظيم داعش بالعمل ضد كيان دولة قائم بذاته، انقلب المشهد في اليمن باستغلالها لدول العدوان ودعمها في حربها المباشرة ضد حركة أنصار الله. وعلى الرغم من استخدام الحركات اليمنية المناوئة لأنصار الله في الحرب ودعمها وتسليحها بالإضافة الى تأمين الغطاء الجوي لعملياتها ضد الحوثيين، واستهداف المدنيين ومؤسسات الدولة والبنى التحتية بآلاف الغارات الجوية، لم ينجح العدوان في تحقيق أهدافه بكسر الحوثيين والتخلص منهم، لا بل إن الـ حرب أصبحت تشكل عبئاً كبيرا على الولايات المتحدة والغرب عموما، خصوصا مع فشل منظومات الأسلحة الغربية في تطويع الحوثيين، ووقوعها في أيدي مقاتلي الجيش

[12] انتوني كوردسمان، مزيد من الانخراط الأميركي العسكري لمساعدة العراق، https://www.csis.org/analysis/giving-iraq-fighting-chance ، 7 نيسان 2016
[13] رئيس هيئة الأركان الأميركية: هزيمة داعش تحتاج ما بين 10 إلى 20 سنة، سي ان ان عربية، https://cnn.it/2UQcyNg 17 تموز 2015

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

اليمني وأنصار الله. وبالنتيجة شكلت الحرب مستنقعا كبيرا لابن سلمان وكسرت هيبته امام الغرب وربما تقطع الطريق نحو وصوله الى العرش، مع تصاعد الحديث عن نية الكونغرس الأميركي وقف دعم الحرب في اليمن.

ترافق انهيار تنظيم داعش في العراق وسوريا، مع اشتداد المواجهة الأميركية-الإيرانية، وغرق السعودية في المستنقع اليمني، وتصاعد مع خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في أيار 2018، وبدء إدارة الرئيس ترامب بفرض ما سُمي بسياسة "الضغط الأقصى" على طهران. هذا التصعيد الأميركي واجه على الفور معضلة حالة ضعف النفوذ الأميركي الذي ورثته إدارة ترامب في العراق ولاحقا في اليمن قياسًا بالنفوذ الإيراني.

هذا الضغط المتصاعد بالعقوبات ترافق مع تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز أمام التجارة العالمية بعد إسقاطها في حزيران 2019 لطائرة أميركية بدون طيار بعد أن اخترقت أجواء الجمهورية الإسلامية الإيرانية وكان الحدث بمثابة انذار لمواجهة عسكرية، لا سيما مع تهديد قائد القوات البحرية الأميركية في الشرق الأوسط بإرسال حاملة طائرات إلى مضيق هرمز. وكان إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب إنه أوقف ضربة عسكرية لإيران تقضي بقصف ثلاثة مواقع ردا على إسقاط الطائرة والتي قالت طهران إنه تم فوق أراضيها بينما قالت واشنطن إنه حدث فوق المياه الدولية في مضيق هرمز. هذه المناوشات تزامنت مع استهداف غير معروف المصدر لناقلات نفط في الخليج، تحولت في أيلول 2019 الى ضربة معلومة مع قصف محطات لشركة النفط السعودية أرامكو بواسطة طائرات مسيرة، تبناه الحوثيون في اليمن، أدى الاستهداف إلى إشعال حرائق في منشأتين نفطيتين تابعتين للشركة، وذلك في ثالث هجوم من هذا النوع على منشآت تابعة لها. الأمر الذي عطّل إنتاج خمسة ملايين برميل من النفط يوميا، أي قرابة نصف الإنتاج النفطي للمملكة. وقد سارعت الولايات المتحدة الى اتهام إيران بالوقوف خلف هذه العملية، وهو ما نفته الخارجية الإيرانية بالقول إن بومبيو "فشل في ممارسة أقصى مستويات الضغوط فتحول إلى ممارسة أقصى درجات الخداع".

اغتيال القادة والمطالبة بالانسحاب

على أثر الهجمات الصاروخية على قاعدة كركوك العسكرية في 27 كانون الأول 2019، التي أسفرت عن مقتل مواطن أميركي وإصابة أربعة من أفراد الخدمة الأميركية واثنين من أفراد قوات الأمن العراقية، شنت الولايات المتحدة غارات على مواقع للحشد الشعبي في القائم، على مقربة من الحدود مع سوريا، ما أدى الى استشهاد ١٩ عنصرا ووقوع ٣٥ جريحا، وقالت الولايات المتحدة إن كتائب حزب الله هي المسؤولة عن الهجمات، وهي على صلة قوية بفيلق القدس الإيراني، وقد تلقت مرارا وتكرارا مساعدات ودعم من إيران.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

وردا على العدوان الأميركي، انطلقت تظاهرة احتجاجية شارك فيها عدد من القيادات السياسية العراقية وقيادات من الحشد الشعبي، ووصلت إلى محيط السفارة الأميركية في بغداد، للمطالبة بإلغاء الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة واغلاق سفارتها. وكانت هذه التظاهرة ووصول المتظاهرين –في حدث نادر- الى بوابة السفارة الاميركية رسالة قوية تؤكد ان للحشد يد طائلة في الميدان. بعدها بأيام قامت الولايات المتحدة باغتيال نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، وقائد قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني اللواء قاسم سليماني في مطار بغداد خلال زيارة الأخير للعراق ليل 2-3 كانون الثاني 2020. وعلى الرغم من فداحة الخسارة الإيرانية، إلا ان إيران وفي رد سريع، قامت بقصف قاعدة عين الأسد الأميركية في العراق. وقالت واشنطن إن إيران أطلقت 16 صاروخا باليستيا قصير المدى، وإن 11 منها على الأقل أصابت قاعدة الأسد الجوية العراقية وأصاب واحد منشأة في أربيل، وأظهرت صور بالأقمار الصناعية لقاعدة الأسد قبل وبعد الهجوم أضرارا شملت حظائر طائرات.

وأشارت صحيفة الغارديان البريطانية "إلى أن غارات إيران على القواعد العراقية التي تضم قوات أميركية، كانت أول هجوم مباشر على الأميركيين منذ الاستيلاء على السفارة الأميركية في طهران عام 1979، وأول هجوم مباشر على قاعدة أميركية، واعتبرته استعراضا جريئا ورمزيا. بدت الغارات رد فعل معقولا، لكنها بالكاد كانت "الانتقام الشديد" الذي تعهدت إيران به، وقالت إن هذه الغارات كما وصفها آية الله علي خامنئي صفعة في وجه أميركا، لا يمكن أن تعوض عن اغتيال سليماني، وأن "المهم هو إنهاء الوجود الأميركي في المنطقة"[14].

ففي جلسة للبرلمان العراقي، صوّت النواب في جلسة استثنائية بحضور رئيس الوزراء عادل عبد المهدي على قرار يلزم الحكومة بالعمل على إنهاء طلب المساعدة المقدم منها إلى التحالف الدولي بقيادة واشنطن وإنهاء أي تواجد للقوات الأجنبية والاميركية على الأراضي العراقية. وهذا المسار أعلنت فصائل المقاومة العراقية والقيادة الإيرانية البدء به وعدم التراجع عنه حتى تحققه بالكامل، عبر تنفيذ عشرات العمليات ضد معسكرات وقوافل عسكرية أميركية، ما دفع قائد القيادة العسكرية الأميركيّة في الشرق الأوسط، الجنرال كينيث ماكينزي في أيلول 2020، الى الإعلان عن قرار بلاده بتخفيض القوات الأميركيّة في العراق من 5200 إلى 3000 فقط، مع وعد بتخفيضات أخرى قبل حلول الانتخابات الرئاسية الأميركيّة. تلا ذلك إعلان وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، أن الولايات المتحدة قررت سحب 1500 جندي من العراق، مؤكداً أنه تمت جدولة لانسحاب القوات الأميركية وفق جداول فنية عسكرية وأمنية.

[14] غارديان: رد طهران الفوري على اغتيال سليماني دُرس بعناية ولا يعني نهاية الأزمة، موقع الجزيرة، https://bit.ly/3m1HiH5 2020/1/9

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

وفي مقال نشرته صحيفة "لوس أنجلس تايمز"، قال الباحثان بروس ريدل وماكيل أوهالان من معهد "بروكينغز" إن "الولايات المتحدة ليست بحاجة لأعداد كبيرة من قواتها في الشرق الأوسط"، مؤكدين أن ترامب وأوباما لم يتفقا على شيء، مثل اتفاقهما حول الوجود العسكري بهذه المنطقة. وأشارت الصحيفة إلى أن كليهما كان يريد عودة الجنود إلى أميركا، وهذا الرأي يوافق عليه كل الأميركيين، ورأت أنه "يجب على الولايات المتحدة التركيز على مهام جمع المعلومات الأمنية، وتدريب القوى المحلية والحفاظ على التفوق الجوي، وعمليات القوات الخاصة، لاستخدامها في الحالات الضرورية، ويجب التفكير فيما لدى واشنطن في القيادة المركزية"[15].

خاتمة

يبدو أن الانسحاب الأميركي الأول من العراق عام 2011، أشعر صناع القرار في الإدارة الأميركية أن ترك الميدان العراقي عزز قوة الحضور الإيراني فيه، وهمش الوجود الأميركي الى حد تغييبه، على الرغم من عدم غياب الضغط الأميركي على ساسة العراق وأحزابه. ومع ان الاحتلال الأميركي للعراق وأفغانستان خلَص الجمهورية الإسلامية من ألد أعدائها الأقربين، وبالرغم من الحضور العسكري الاميركي المباشر بجيش جرار قوامه 150 ألف جندي في العراق، الا ان النتيجة لم تكن في صالح الاميركيين الذين تكبدوا خسائر هائلة وخاضوا معارك استنزاف طيلة 8 سنوات من الاحتلال. وقد شكل الانسحاب الأميركي الأول من العراق نصرا معنويا لقوى المقاومة العراقية ولحليفها الإيراني، وهو ما ساهم في دفع الولايات المتحدة الى الاعتماد على الحرب بالوكالة بواسطة إعادة إحياء تجربتي تنظيم القاعدة ودولة العراق الإسلامية بنسخة أحدث، عبر تنظيم داعش، الذي أريد له الاستمرار لسنوات في استنزاف المجتمعات في سوريا والعراق ولبنان وزعزعة أمنها، ما يتيح تبرير العودة العسكرية للجيش الأميركي الى الميدان.

إن مشروع محور المقاومة، بالهدف المعلن في إنهاء الوجود الأميركي في المنطقة، الذي هزم الوكيل الداعشي في العراق وسوريا ودحره عن معظم الأراضي التي احتلها وقتل قادته، ليس سوى دليل على عدم الحاجة الى الوجود الأميركي الذي فرض نفسه بذريعة محاربة التنظيم وحاول إيجاد شرعية وغطاء لانتشار قواته، كما أن إنشاء قوات الحشد الشعبي التي ناهز عددها المئة ألف عنصر، ساهم في تشكيل جيش رديف للعراق ما شكل صدمة غير متوقعة للأميركي وادواته. وكذلك الامر في حالة اليمن، فالحرب السعودية الأميركية عليه عززت من قوة وانتشار حركة أنصار الله على الأراضي اليمنية، وأفشلت الأهداف المعلنة لقوى العدوان، وهذه التجربة تثبت فشل سياسة الحرب بالوكالة عبر السعودية، والامارات، ومن والاهما في الداخل اليمني.

[15] صحيفة: لماذا يجب سحب قوات أمريكا من السعودية والكويت؟، عربي 21، https://bit.ly/3oGEi3H 5 تشرين ثاني 2020.

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development

إن تصاعد الضغط السياسي والشعبي إضافة الى العمليات المتكررة ضد القوافل وبعض المصالح الأميركية، أجبر الطرف الأميركي على إعادة النظر في تموضع قواته وقواعده على الخارطة العراقية، ومنذ شهر آذار 2020، نفذت قوات التحالف عملية إخلاء لعدد من قواعدها في العراق باستثناء قاعدتي عين الأسد في الأنبار وحرير في أربيل، وقال مسؤولون أميركيون ان إعادة نشر القوات في أقل عدد من القواعد هو لتأمين حمايتها من هجمات "محتملة" من القوات الحليفة لإيران. وهو ما شهدناه بتخفيض عدد القوات الأميركية في العراق من 3000 إلى 2500 جندي، ليتراجع الرئيس ترامب عن الانسحاب الكامل الذي هدد بتنفيذه بحلول عيد الميلاد. هذا التراجع الأميركي في الميدان العراقي ترافق مع انكفاء كبير في الموقف من الحرب في اليمن ظهر عبر سعي الكونغرس لوقف العدوان المستمر منذ 5 سنوات، خصوصا بعد فشل التحالف المدع وم اميركيا من تحقيق أي نصر او تغيير في المعادلة اليمنية، علماً ان مشروع الانسحاب يؤيده الرئيس المنتخب جو بايدن، وسيكون أحد الاختبارات الأولى لإدارته.

هكذا، تتضح صورة الفشل الأميركي من العراق الى اليمن، فعلى مدى عقدين من الزمن، فشل الأميركي في التدخل العسـ كري المباشر كما فشل في استثمار الوكيل والجماعات التكفيرية. لقد غيّرت دول وفصائل محور المقاومة معادلة الهيمنة الأميركية باستنزافها ماديا وبشريا، وأوجدت معادلة جديدة قوامها "توازن الردع"، الامر الذي دفع بالأميركي للتفكير ملياً بالانكفاء. وإذا كانت تجربة الوكيل الإقليمي فشلت كذلك في اليمن، فما هي الحسابات الأميركية في استثمار الوكيل الكردي في سوريا والعراق؟ وكيف سيتم تقيم تجربة تحالف الوكلاء الخليجي- الصهيوني في المستقبل؟

www.u-feed.com UfeedCenter@gmail.com - info@U-feed.com +961 1 844 768 / +961 81 791 043 مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير Union Center for Research and Development